

الرسالة (٢):

فُتِيَ فِي حَكْمِ مَنْ يُدَافِعُ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ وَالْحَلَّاجِ

لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ
(ت ٧٢٨) رَحِمَهُ اللَّهُ

قَرَأَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا:
د. حَاتِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَتَحُ اللَّهُ



مقدمة المحقق:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه دُرَّةٌ من جواهر دُرَرِ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، مما كتبه في الدفاع عن دين الإسلام، وتصحيح عقائد المسلمين، والتحذير من البدع والضلالات التي ألصقت بدين الإسلام زورًا وبُهتانًا، أسعدُ بتقديمها للقارئ الكريم، لتَرَى النورَ لأول مرة - حسبَ بحثي وعلمي القاصر -.

وهي فتيا أجاب فيها الشيخ رحمه الله عن حكم من يزعم صلاح ابن عربي ويدافع عنه، ويقول بأنه على عقيدته، ويكفر من كفره، ويدعي أن الحلاج قتل ظلماً.

والمتبّع لمؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله عمومًا، وجهوده في التصدي لانحرافات الصوفية ومناقشته لضلالاتهم بالأخص، يعلمُ صحّةَ نسبة هذه الفتوى له، كيف لا وكثيرٌ ممّا تطرّق له وذكره مبثوثٌ في جملةٍ من مُصنّفاتِه وفتاويه، وقد أشرتُ إلى بعض تلكم المواطنِ في محالّها ومواضيعها.

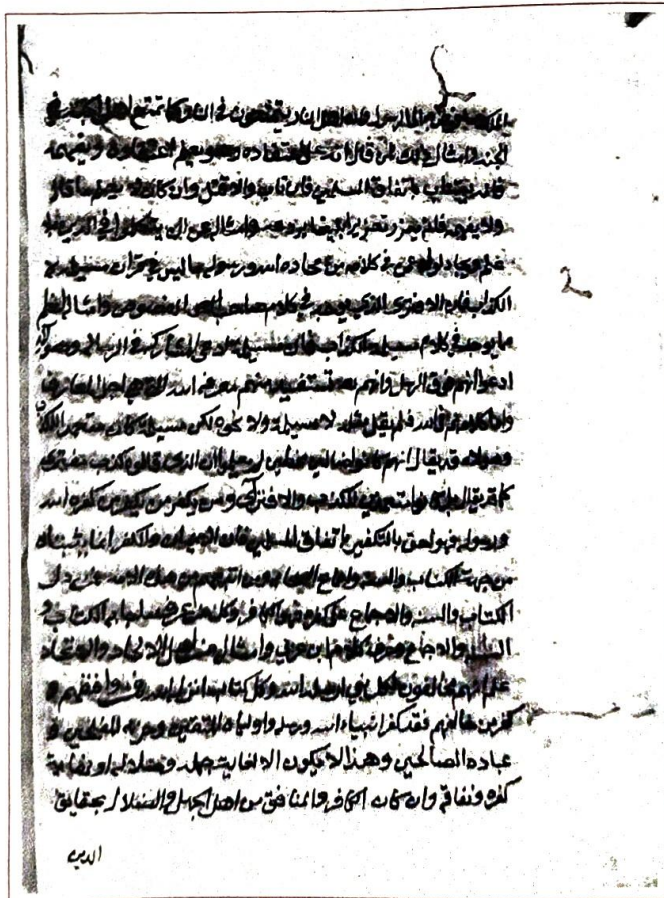
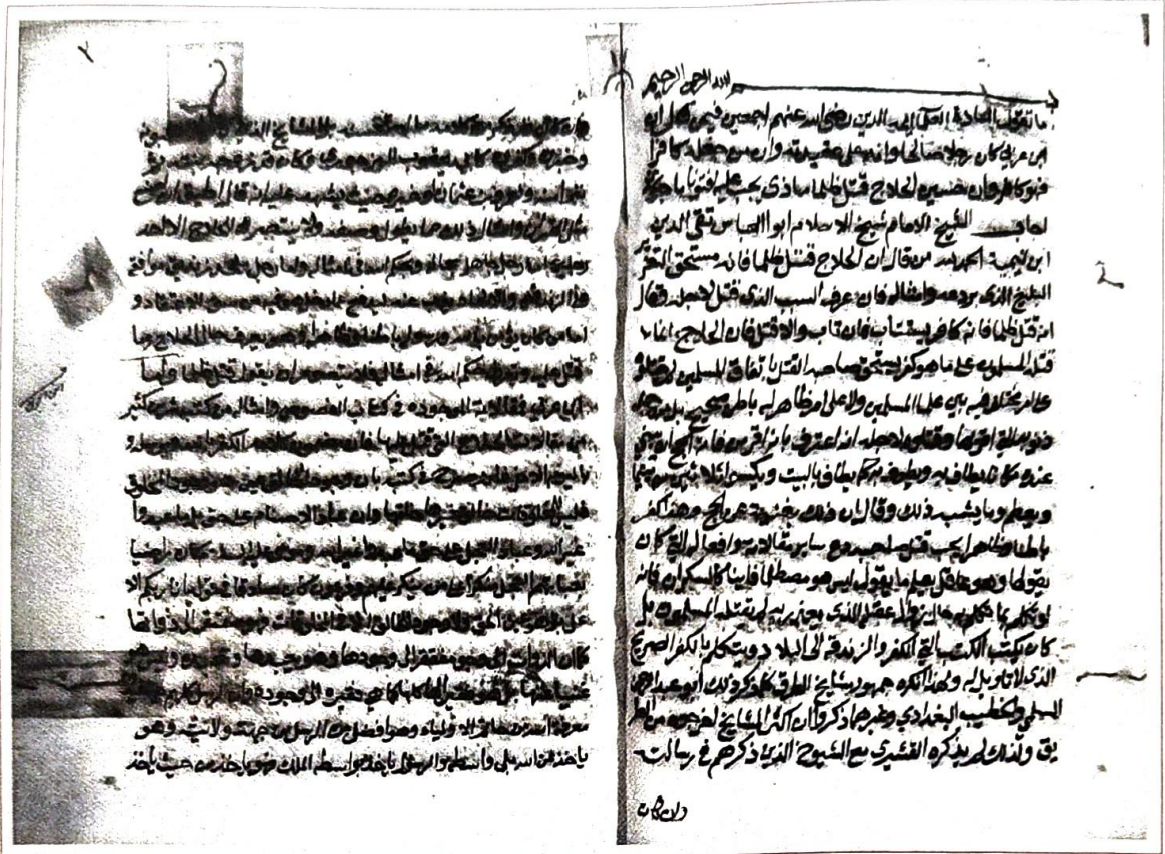
وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نسخةٍ وحيدة، من محفوظات مكتبة الشيخ شبلي النعماني، ضمنَ مجموعِ برقم (١٢)^(١)، في لوحين (٢)،

(١) وقد ضمت لمكتبة ندوة العلماء بلكنهو بالهند برقم (١٩١٧). انظر: «فهرس مكتبة العلماء بلكنو»

وَمِسْطَرَّتُهَا (١٩)، وَهِيَ مِنْ مَنَسُوحَاتِ سَنَةِ (١٢١٤)، وَنَاسَخَهَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ سَيْفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ؛ كَمَا وَرَدَ فِي قَيْدِ نَسَخِ آخِرِ رِسَالَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ مَا نَصَّه: «تَمَّ ذَلِكَ بِعَوْنِ الْقَادِرِ الْمَالِكِ، وَنَسْأَلُهُ سَلَوَكَ أَحْسَنَ الْمَسَالِكِ، وَالنَّجَاةَ مِنْ جَمِيعِ الْمَهَالِكِ، يَوْمَ السَّبْتِ الْمُبَارِكِ وَقَتِ الزَّوَالِ، لِأَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ شَوَالٍ سَنَةِ ١٢١٤ مِنْ الْهَجْرَةِ عَلَى مُهَاجِرِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَتَبَهُ مِنْ خَطِّ مُؤَلِّفِهِ بِيَدِهِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ، آمِينَ، عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ».

وَقَدْ اجْتَهَدْتُ فِي خِدْمَةِ هَذِهِ الْفَتَاوَى، وَضَبِطُ نَصِّهَا، حَسَبَ الْمُسْتَطَاعِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَقْبَلَ هَذَا الْعَمَلَ، وَيَنْفَعَنِي بِهِ، وَيَرْحَمَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وَيَجْزِيَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

صورة النسخة الخطية:



البيا وحقايق اقول المخلصين المخلصين كان معهم من الايمان ما يوجب لهم من اهل
 الكفر والنفاق فلذلك قد يشك في كثير من المنافقين لاهل الزندقه والاحاديث
 لا يعرف حقيقة حالهم وحقيقة الاسلام ولا كان معه من الايمان ما يمنع
 الكفر في النار قال تعالى في حق المنافقين لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا
 ولا وضعوا فلكهم بيفونكم الفتنة وفيكم سماعوه لهم فاضربوا المنا
 فقون يزدرون المؤمنين خبالا اذا خرجوا معهم وانهم يوضعون خلفكم
 يسرعون ركبانه في المشي بينكم لاجل الفتنة رزقا فيكم سماعوه لهم فاعلم
 ان في المؤمنين من قد يسمع من المنافقين ما يكون فيفتنه وهذا حال كثير
 من المحمدين والمنافقين مع من هو ضعف العلم والايمان فاما مع من التمس
 والشهوات واما اهل العلم والايمان فيميزون بين هذا وهذا ويعرفون المنا
 فقين بل هو القول كما قد يعرفونهم بسيماهم والسيما اعلم



النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما تقولُ السَّادَةُ العُلَمَاءُ أئِمَّةُ الدِّينِ رضي الله عنهم أجمعينَ في مَنْ قال: إِنَّ ابْنَ عَرَبِيٍّ^(١) كان رجلاً صالحاً، وإنَّه على عقيدته، وإنَّ مَنْ جعله كافراً فهو كافراً، وإنَّ [حُسَيْنًا]^(٢) الحَلَّاجَ^(٣) قُتِلَ ظُلْمًا؟
ماذا يجبُ عليه؟ أَفتونا مأجورينَ.

(١) محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي، الحاتمي، المرسى، أبو بكر، الملقب - زوراً وظلماً - بمحيي الدين، ابن العربي الصوفي (ت ٦٣٨)، نزيل دمشق، كان من دعاة وحدة الوجود والاتحاد، ملأ بها كتبه وتصانيفه، مما جعل جماعات كثيرة من أهل العلم والفضل يحكمون بزندقته وكفره ومروقه من الإسلام. ومن أجمع ما كتب في بيان عقيدته: «ابن عربي، عقيدته وموقف علماء المسلمين منه من القرن السادس إلى القرن الثالث عشر» للدكتور دغش بن شبيب العجمي وفقه الله.

(٢) في الأصل: «حسين».

(٣) هو: الحسين بن منصور بن مَحْمِيٍّ، الفارسي، البيضاوي - مدينة بيلاد فارس -، الصوفي، أبو عبد الله - ويقال: أبو مغيث - الحلاج (ت ٣٠٩)، نشأ بتستر، فصحب سهل بن عبد الله التستري، وصحب ببغداد الجنيد، وأبا الحسين النوري، وصحب عمرو بن عثمان المكي، وأكثر الترحال والأسفار والمجاهدة.

وكان يصحح حاله أبو العباس بن عطاء، ومحمد بن خفيف، وإبراهيم أبو القاسم النصر آبادي. وتبرأ منه سائر الصوفية والمشايخ والعلماء لما أظهر من سوء سيرته ومروقه، ومنهم من نسبته إلى الحلول، ومنهم من نسبته إلى الزندقة، وإلى الشعبة والزوكرية، وقد تستر به طائفة من ذوي الضلال والانحلال، وانتحلوه وروجوا به على الجهال. انظر في ترجمته: «تاريخ بغداد» (٨/٦٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/٣١٣).

أَجَابَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ:
الحمد لله.

مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَلَّاجَ قُتِلَ ظُلْمًا فَإِنَّهُ مُسْتَحِقُّ التَّعْزِيرِ الْبَلِيغِ الَّذِي يَرُدُّهُ وَأَمْثَالُهُ، فَإِنْ عَرَفَ السَّبَبَ الَّذِي قُتِلَ لِأَجْلِهِ وَقَالَ: إِنَّهُ قُتِلَ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ كَافِرٌ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ؛ فَإِنَّ الْحَلَّاجَ إِنَّمَا قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا هُوَ كَافِرٌ يُسْتَحَقُّ صَاحِبُهُ الْقَتْلَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَقْتُلُوهُ عَلَى أَمْرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا عَلَى أَمْرٍ ظَاهِرٍ لَهُ بَاطِنٌ صَحِيحٌ^(١).

بَلْ مِنْ جَمَلَةِ ذُنُوبِهِ الَّتِي أَقَرَّ بِهَا وَقَتْلُوهُ لِأَجْلِهِ: أَنَّهُ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ أَقَرَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ أَنْ يَنْبِيَ عِنْدَهُ مَكَانًا يُطَافُ بِهِ، وَيَطُوفُ بِهِ كَمَا يُطَافُ بِالْبَيْتِ، وَيَكْسُو ثَلَاثِينَ يَتِيمًا وَ[يُطْعِمُ]^(٢) وَمَا يُشْبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ يُغْنِيهِ عَنِ الْحَجِّ، وَهَذَا كَفَرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، يَجِبُ قَتْلُ صَاحِبِهِ^(٣).

دَعِ سَائِرَ مَقَالَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ الَّتِي كَانَ يَقُولُهَا وَهُوَ عَاقِلٌ يَعْلَمُ مَا يَقُولُ، لَيْسَ هُوَ مُضْطَلَمًا^(٤) فَإِنِّي كَالسَّكَرَانِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ حَالَ زَوَالِ عَقْلِهِ الَّذِي يُعَذَّرُ بِهِ لَمْ يَقْتُلْهُ الْمُسْلِمُونَ، بَلْ كَانَ يَكْتُبُ الْكُتُبَ الَّتِي [فِيهَا]^(٥) الْكُفْرُ وَالزَّنْدَقَةُ إِلَى الْبِلَادِ، وَيَتَكَلَّمُ بِالْكَفْرِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا تَأْوِيلَ لَهُ.

وَلِهَذَا أَنْكَرَهُ جَمَهُورُ مُشَايِخِ الطُّرُقِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ

(١) سئل شيخ الإسلام مرارا عن الحلاج ومن يعتقد أنه قتل مظلوما، ومن تلکم المواطن التي أفاض فيها وتوسع في الجواب: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٨٠)، (٣٥/ ١٠٨)، و«جامع المسائل» (٤/ ٣٨٤)، (٧/ ٤٥٣)

(٢) في الأصل: «يعظم».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣١٦)، (٣٥/ ١٠٩).

(٤) الاصطلاح عند الصوفية: الوله الغالب على القلب وهو قريب من الهيمان. انظر: «تكملة المعاجم

العربية» لدوزي (٦/ ٤٦٥). وراجع: «جامع المسائل» (٧/ ٤٥٨).

(٥) زيادة مني.

والخطيبُ البغداديُّ وغيرُهُما، ذكروا أنَّ أكثرَ المشايخِ أخرجوه مِنَ الطَّرِيقِ^(١)،
ولذلك لم يذكرهُ القُشَيْرِيُّ مع الشُّيوخِ الذين ذكرَهُم في رسالته^(٢)، / وإنْ كان قد
ذكرَ مِنْ كلامِهِ ما استحسَنَهُ.

بل المشايخُ الذين كانوا يصحبونه وخبروه وكَفَرُوهُ، كأبي يعقوبَ [النَّهْرَجُورِيِّ]^(٣)،
وكان قد زَوَّجَهُ بِنْتَهُ ثُمَّ تَبَرَّأَ مِنْهُ، وكعمرو بنِ عثمانَ^(٤) وغيرِهِ، حيثُ يشهدُ عليه أَنَّهُ
قال: أَطِيقُ أَنْ أَصْنَعَ مِثْلَ الْقُرْآنِ.
وأمثالُ ذلك ممَّا يطولُ وَصْفُهُ^(٥).

ولا يَنْتَصِرُ لِلْحَلَّاجِ إِلَّا أَحَدُ رَجُلَيْنِ؛ إمَّا رَجُلٌ جَاهِلٌ بِحَالِهِ وَبِحُكْمِ اللَّهِ فِي
أَمثَالِهِ، وإمَّا رَجُلٌ مُلْحِدٌ زَنْدِيقٌ مُوَافِقُهُ عَلَى الزَّنْدِيقَةِ وَالْإِلْحَادِ، يَذُبُّ عَنْهُ لِيَدْفَعَ عَمَّا
دَخَلَ فِيهِ مِنْ سُوءِ الْإِعْتِقَادِ. وأمَّا مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا،
وهو يَعْرِفُ حَالَ الْحَلَّاجِ وَمَا قُتِلَ عَلَيْهِ، وَيَعْرِفُ حُكْمَ اللَّهِ فِي أَمثَالِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ
يَقُولَ: قُتِلَ ظَلَمًا^(٦).

وأما ابنُ عَرَبِيٍّ فمقالاتُهُ الموجودةُ فِي كِتَابِ «الْفُصُوصِ» وَأَمثَالِهِ مِنْ كِتَابِهِ
شَرٌّ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ مَقَالَاتِ الْحَلَّاجِ الَّتِي قُتِلَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ مَضْمُونَ كَلَامِهِ الْكُفْرُ بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ.

(١) انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (٢٣٦)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٦٨٩/٨).

(٢) أي: «الرسالة القشيرية».

(٣) في الأصل: «النهزجوري». وهو: إسحاق بن محمد النهزجوري، أبو يعقوب (ت ٣٣٠). انظر في
ترجمته: «حلية الأولياء» (٣٥٦/١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣٢/١٥).

(٤) عمرو بن عثمان بن كرب بن غُصَص، أبو عبد الله المكي (ت ٣٠٠). انظر في ترجمته: «حلية
الأولياء» لأبي نعيم (٢٩١/١٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣٦/١٤).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣١٨/٨)، (١١١/٣٥).

(٦) انظر: «جامع المسائل» (٤٥٨/٧).

فإنَّه صرَّحَ في كُتُبِهِ بأنَّ وجودَ الخالقِ [هو عينٌ] ^(١) وجودِ المخلوقِ، فليس للمخلوقاتِ خالقٌ غيرُها خلقها، وأنَّ عبَادَ الأصنامِ على حَقٍّ، بل ما عبدوا غيرَ الله، وعبَادَ العِجَلِ على حَقٍّ ما عبدوا غيرَ الله، وموسى عليه السلام كان راضياً بعبادَتِهِم العِجَلِ مُنْكَرًا على مَنْ يُنْكَرُ عليهم، وفرعونَ كان صادقًا في قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، بل هو عينُ الحقِّ، ولا وجودَ للخالقِ إلَّا في المخلوقاتِ، فهو مُفْتَقِرٌ إلى ذواتها، كما أنَّ الذَّواتِ [مُفْتَقِرَةٌ إليه في] ^(٢) وجودِها، وهو يَعْبُدُهَا وتَعْبُدُهُ، وليس هو غنيًّا عنها، بل هو فقيرٌ [إليها] ^(٣) كُلِّهَا، كما هي فقيرةٌ إلى وجودِهِ ^(٤).

وأنَّ الرُّسُلَ كُلَّهُم يستفيدون معرفةَ الله مِنْ خاتمِ الأولياءِ، وهو أَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ مِنْ جِهَةٍ وَلَايَتِهِ، وهو يأخذُ عن الله بلا واسطةٍ، والرَّسُولُ يأخذُ بواسطةِ المَلِكِ، فهو يأخذُ مِنْ حَيْثُ يأخذُ / المَلِكُ ما فَوَّضَ به إلى الرَّسُولِ ^(٥)، وأنَّ أَهْلَ النَّارِ يَتَمَتَّعونَ في النَّارِ كما [يَتَمَتَّعُ] ^(٦) أَهْلُ الْجَنَّةِ في الْجَنَّةِ، وأمثالُ ذلك.

فَمَنْ قال: إنَّه على اعتقاده وهو يعلمُ اعتقاده ويفهمه، فإنَّه يُسْتَتَابُ باتِّفاقِ المسلمين، فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ، وإنْ كان لا يعلمُ ما قال ولا يفهمه، فإنَّه يُعَزَّرُ تعزيرًا بليغًا يَرُدُّعُهُ وأمثاله عن أن يتكلَّموا في الدِّينِ بلا علمٍ، ويُجَادِلُوا عَمَّنْ في كلامِهِ مِنْ مُحَادَّةِ الله ورسوله ما ليس في قرآنِ مُسَيِّلِمَةِ الكَذَّابِ؛ فإنَّ الافتراءَ الذي يوجدُ في كلامِ صاحبِ «الفُصُوصِ» وأمثاله أعظمُ ممَّا يوجدُ في كلامِ مُسَيِّلِمَةِ الكَذَّابِ؛

(١) في الأصل: «عين هو»، وهو سبق قلم من الناسخ.

(٢) في الأصل: «إلى وجو مفتقر إلى»، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) في الأصل: «إليها».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٩٨)، (٢/ ١١٢)، (٢/ ١٦٠)، و«جامع المسائل» (٧/ ٢٤٥)، (٩/ ٦٣).

(٥) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢٠)، (١٨/ ٣٧٠).

(٦) في الأصل: «تمتع».

فإن مُسَيِّلِمَةَ ادَّعى المشاركة في الرسالة، وهؤلاء ادَّعَوْا أَنَّهُمْ فوق الرُّسُلِ، وأنَّهُمْ [لا] تستفيدُ منهم معرفة الله التي هي أجلُّ المعارفِ.

وأما كلامُهُمْ في الله فلم يَقُلْ مثله لا مُسَيِّلِمَةُ ولا نحوه، لكنَّ مُسَيِّلِمَةَ كان مُتَعَمِّدًا الكذبَ، وهؤلاء قد يُقالُ: إنَّهُمْ كانوا ضالِّينَ مُخْطِئِينَ لم يَعْلَمُوا أَنَّ الذي قالوه كذبٌ مُفْتَرَى. كما قد يُقالُ: بل كانوا مُتَعَمِّدِينَ للكذبِ والافتراءِ.

وَمَنْ يُكْفِرُ مَنْ يُكْفِرُ مَنْ كَفَرَهُ اللهُ ورسوله فهو أحقُّ بالتَّكْفِيرِ باتِّفاقِ المسلمين؛ فإنَّ الإيمانَ والكفرَ إِنَّمَا يَثْبَتَانِ مِنْ جهةِ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الصَّحابةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنْ هذه الأُمَّةِ، فَمَنْ دَلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ على كفره فهو الكافرُ.

وكلُّ مَنْ عَرَفَ ما جاء به الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، وعرفَ كلامَ ابنِ عَرَبِيٍّ وأمثاله مِنْ أَهْلِ الإلْحَادِ والِاتِّحَادِ = عَلِمَ أَنَّهُمْ مُخَالَفُونَ لكلِّ نَبِيٍّ أَرْسَلَهُ اللهُ، وكلُّ كتابٍ أَنْزَلَهُ اللهُ، فَمَنْ وافَقَهُمْ وكَفَرَ مَنْ خَالَفَهُمْ فقد كَفَرَ أَنْبِيَاءَ اللهِ ورسَلَهُ وأَوْلِيَاءَهُ الْمُتَّقِينَ وحزبَهُ الْمُفْلِحِينَ وعبادَةَ الصَّالِحِينَ، وهذا لا يكونُ إِلَّا لِغَايَةِ جهله وضلاله، أو نهايةِ كفره ونفاقه.

وإنَّ كان الكافرُ والمنافقُ مِنْ أَهْلِ الجَهِلِ والضَّلالِ بحقائقِ / الدِّينِ وحقائقِ أقوالِ المخالفينَ له، وإنَّ كان معه مِنْ الإيمانِ ما يُخْرِجُهُ عَنْ أَهْلِ الكُفْرِ والنِّفاقِ، فلذلك قد يُثْنَى على كثيرٍ مِنَ المنافقينَ أَهْلِ الزُّنْدَاقِ والإلْحَادِ مَنْ لا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ حَالِهِمْ وحَقِيقَةَ الإسلامِ، وإنَّ كان معه مِنْ الإيمانِ ما يَمْنَعُهُ الخُلُودَ فِي النَّارِ، قال تعالى فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، فأخبر أَنَّ [المنافقينَ] ^(١) يَزِيدُونَ الْمُؤْمِنِينَ خَبَالًا إِذَا خَرَجُوا مَعَهُمْ، وأنَّهُمْ يُوَضِّعُونَ خِلَالَكُمْ يُسْرِعُونَ رُكْبَانًا فِي الْمَشِيِّ بَيْنَكُمْ لِأَجْلِ الْفِتْنَةِ، ثُمَّ قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْمُنَافِقُونَ».

فَعُلِمَ أَنَّ فِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ قَدْ يَسْمَعُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مَا يَكُونُ فِيهِ فِتْنَةٌ، وَهَذَا حَالُ
كَثِيرٍ مِنَ الْمُلْحِدِينَ وَالْمُنَافِقِينَ مَعَ مَنْ هُوَ [ضَعِيفٌ] ^(١) الْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ، لَمَّا
مَعَهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ فَيُمَيِّزُونَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا،
وَيَعْرِفُونَ الْمُنَافِقِينَ بِلَحْنِ الْقَوْلِ كَمَا قَدْ يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

